مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٣٩٠

الاثنين، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيتينكوف
	بيرو	السيد بيريس ألفان
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد سالايتا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد غلبافي
	الصين	السيدة سونغ دانوي
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيردي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونوفان
	اليابان	السيد ياماموتو
	اليونان	السيد أندريادس

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2006/109)

06-27708 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وإنني أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى إصدار المذكرة التي تضع المسألة قيد المناقشة في منظورها الصحيح.

ونتقدم بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره المفصل عن هذه المسألة. فبالنسبة إلى غواتيمالا، إن الاهتمام المتزايد الذي يولى لمسألة الأسلحة الصغيرة حسن التوقيت ومناسب على حد سواء.

كما أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن هذه المناقشة، وهي ليست المناقشة الأولى التي يعقدها المجلس بشأن هذه المسألة، هامة على نحو خاص لأنها تجري عشية مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولئن كان برنامج العمل ناجما عن مبادرة للجمعية العامة، فإن إسهام مجلس الأمن في تنفيذ البرنامج أمر أساسي، نظرا لأن المجلس يمثل الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن ذلك المنطلق ننظر إلى دور مجلس الأمن في هذا المجال.

في عام ١٩٩٩ أعترف المجلس بأن تكديس الأسلحة الصغيرة المزعزع للاستقرار يسهم في احتدام وإطالة الصراعات المسلحة وبأنه يمكن أن يشكل عاملا يسهم في تقويض اتفاقات السلام، وتعقيد جهود بناء السلام وزيادة تعرض المدنيين للخطر، بسبب الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة. وبالمثل، أعرب مجلس الأمن عن قلقه بشكل خاص حيال الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للتكديس والنقل المفرطين للأسلحة الصغيرة.

ومع وضع هذه الشواغل في الاعتبار سأقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات المحددة عن جوانب معينة من التقرير الأخير للأمين العام، الذي يحظى بأهمية خاصة في هذه المناقشة.

ولئن كانت غواتيمالا تؤيد تنفيذ التوصية الأولى التي قدمها الأمين العام، فإننا ما زلنا نؤمن بأن طابع الصك الدولي الذي اعتمد مؤخرا لتمكين الدول من التعرُّف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها والنطاق الطموح للصك لا يفيان باحتياجات أكثر البلدان تضررا. وكنا نأمل أن يستكمل النص الالتزامات التي قطعناها في إطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والأعتدة المتصلة بها.

ومع ذلك، نؤمن بأننا سنحقق ذلك الهدف لاحقا وأننا يجب في هذا الوقت أن نسعى جاهدين إلى إحراز نتائج أفضل بشأن الأحكام الأخرى لبرنامج العمل ذات الطابع الدولي التي ما زال يتعين معالجتها. فعلى سبيل المثال، ستتاح فرصة فيما يتعلق بالعملية الخاصة بالسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على النحو الوارد في التوصية الرابعة للأمين العام.

وتتصل روح التوصيات ٥ و١٠ و١١ بأحد المجالات الرئيسية لمسؤولية مجلس الأمن في هذا المجال وهو: إنشاء الآليات المناسبة لرصد التنفيذ الفعال للجزاءات، وخاصة عمليات حظر الأسلحة. واتخاذ نهجٍ شاملٍ لن يتطلب التطبيق القوي والحسن التوقيت لعمليات حظر الأسلحة من جانب المجلس فحسب، بل يتطلب أيضا الرصد

الصارم من جانب المجلس للتطبيق القوي لعمليات حظر الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نشيد بجهود لجنة الجزاءات وبجهود آلياتها للرصد بغية ضمان الامتثال للتدابير المنصوص عليها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، لا بد من ملاحظة أن عمل الدول الأعضاء سيصبح مفيدا بشكل متزايد حينما تدرج هذه الدول بشكل تدريجي في تشريعاتها التدابير الرامية إلى منع انتهاكات عمليات الحظر التي يفرضها المجلس.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يسهم في نشوب الصراعات فحسب بل يسهم أيضا في تكرارها – ومن هنا تأتي أهمية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها عناصر أساسية في منع نشوب الصراع وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبالتالي، من الأساسي، كما ذكر الأمين العام في توصيته ٧، أن يدرج المجلس أحكاما فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تدمير المخزونات المفرطة للأسلحة، بغية التصدي بشكل واضح لمسألة تحديد الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، مما يبعث السرور أن نرى ذلك العمل يجري تنفيذه بالفعل، ونحن نرحب بحقيقة أن المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر تحت الرمز S/PRST/2005/7، شدد على

”أهمية إتباع نهج دولي وإقليمي شامل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يقتصر على الجوانب السياسية والأمنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بل يعالج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أيضا، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود والنساء.“

وأخيرا، يؤمن وفدي بأن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن الزخم الذي أعطي لتلك المسألة في الجمعية العامة ستعززهما المناقشة التي يجريها اليوم مجلس الأمن. ونؤمن بأن ذلك سيوفر الزخم السياسي الإضافي لتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ ولضمان أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ستستضيف غواتيمالا قريبا الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر عقده في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو في مدينة أنتيغوا، غواتيمالا. ويحدونا الأمل في أن يمثل ذلك الاجتماع إسهاما من جانب مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ولا شك في أن حل مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيتطلب بذل جهد شامل على أكثر من جبهة. ولا توجد سبل سهلة للتصدي لهذه المسألة، ولكن نطاق الالتزامات السياسية التي قطعت لمكافحة المشكلة يمكن أن يساعد على تحديد مسار جديد. وفي ذلك الصدد، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور رئيسي في تركيز الاهتمام العالمي على هذه الآفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل النرويج يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بنـاء علـى دعـوة الـرئيس، شـغل الـسيد لوفالـد (النرويج) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب عن تقدير وفدي لكم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أود أن أشارك الوفود الأخرى الإشادة بالأمين العام على جهوده للتصدي لهذه المسألة. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وجمهورية كوريا ملتزمة بتنفيذ هذه التوصيات.

إن المؤتمر الاستعراضي الأول لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه سيعقد في حزيران/يونيه هذا العام. وسيشكل المؤتمر فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١ وللنظر عن كثب في العمل الذي ما زال يتعين القيام به.

وتم تحقيق بعض الانجازات الهامة، بما في ذلك اعتماد الصك الدولي بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقب هذه الأسلحة ودخول بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية حيز النفاذ. ولكن تلك الخطوات يجب أن تعتبر بداية جيدة لرحلة طويلة. وآن الأوان لنستعرض التزامنا بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسبب معاناة هائلة لملايين المدنيين الأبرياء بينما تؤدي إلى تقويض السلام والسلامة والأمن والتنمية في جميع أرجاء العالم.

وعلى ضوء ما تقدم، أود أن أتطرق إلى بعض القضايا التي أثارها تقرير الأمين العام.

أولا، يرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا أكثر فعالية في جهودنا لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أبدى المجلس حتى الآن تصميما ثابتا على التصدي لهذه المسألة، ويسعدنا أن نلاحظ التقدم الذي أحرزه المجلس في عكس توصيات الأمين العام في مداولاته وقراراته. ونعتقد بأن المجلس يمكنه أن يبذل جهودا إضافية لتعزيز أنظمة الرصد لعمليات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها.

وهناك مجال أساسي آخر لا بد من التأكيد عليه وهو استمرار إدراج برامج نزع السلاح الشامل والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام. ونحن نؤيد توصية الأمين العام بأن يبيّن مجلس الأمن خطة واضحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام. ونتوقع أن تسهم لجنة بناء السلام الجديدة إسهاما هاما في هذا الجهد.

ثانيا، ينبغي توجيه عناية خاصة إلى السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتي لا تزال تقوض الامتثال لإجراءات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره، فيما يتعلق بالتوصية الرابعة، ينبغي تعزيز الجهود الدولية لمكافحة السمسرة غير المشروعة. ويؤيد وفد بلدي اعتماد نهج أكثر شمولا وفعالية لمنع السمسرة غير المشروعة، ويرحب بإنشاء فريق خبراء حكوميين لاستعراض هذه المسألة. ويسعد وفدي أيضا أن يشير إلى أن حكومة جمهورية كوريا أضافت أحكاما جديدة لقانون برنامج المشتريات الدفاعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بهدف تنظيم السمسرة في الأسلحة.

ثالثا، إن إنشاء أنظمة قانونية وتدابير إدارية فعالة على مستوى الدولة له أهمية حاسمة. وينبغي أن تتضمن تلك التدابير استخدام شهادات التحقق من المستخدم النهائي بغية

ضمان وضع ضوابط فعالة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. ومن ناحيتنا، وضعت جمهورية كوريا ونفذت تدابير تشريعية وإدارية لضبط الاستخدام العسكري وغير العسكري للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل مرحلة من مراحل وجودها، من الإنتاج إلى التخزين والإدارة والنقل والتفكيك.

رابعا، إن الشفافية ضرورية إذا كان للدول أن تعمل معا بروح التعاون والثقة من أجل التغلب على التحدي المتمثل في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، فإننا ندعو الدول التي لم تشارك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وكذلك في صك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية إلى أن تفعل ذلك بدون تأخير. ونحن نؤمن بأن اقتراح الأمين العام بتوسيع السجل حتى يشمل النقل الدولي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يستحق عناية إيجابية.

أخيرا، يعتقد وفد بلدي بأنه من الممكن تعزيز التقدم المحرز بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى حد كبير من خلال تعميق وعي الجمهور. إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتضي توفر الإرادة الجماعية، ليس لدى الدول والمجتمع الدولي فحسب، بل أيضا لدى فرادى المواطنين. وفهم الجمهور للأخطار المحتملة يساعد على إيجاد الإرادة السياسية اللازمة للنجاح. وبالمثل، هناك دور هام تؤديه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في التصدي لهذه المسألة. وبالتالي، فإن وفدي يحدوه الأمل في أن يولى المؤتمر الاستعراضي العناية المستحقة لتعميق الوعي العام وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام المعروض على المجلس الآن، وأود أن أشكر الموظفة المسؤولة بالوكالة عن إدارة شؤون نزع السلاح على عرضها الرائع للتقرير. ويسعدني أن أتكلم أمام المجلس بالنيابة عن بلدي بشأن هذه المسألة التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للسنغال وأفريقيا، ولعدد من المناطق الأخرى في العالم.

وفي حقيقة الأمر، تستحق مسألة الأسلحة الصغيرة الاهتمام الدائم من جانب المجتمع الدولي عامة ومجلس الأمن خاصة، لأن تلك الأسلحة كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة لمواطنينا وتنميتنا وأمننا. وهذا الاهتمام الدائم لا بد منه، خاصة وأن الأسلحة الصغيرة تشكل قاسما مشتركا في عملية التسلح لجميع الدول الأعضاء، ولأن هذه الأسلحة موجودة في كل مكان.

ومنذ أسابيع قليلة، لاحظت الوفود، مع إبداء غالبيتها الأسف، الاستنتاجات الهزيلة التي توصل إليها اجتماع اللجنة التحضيرية المعقود في نيويورك، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويحدونا الأمل في أن يمكن المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه، الدول الأعضاء من الاتفاق بشأن الإجراءات الضرورية التي ينبغي اتخاذها على كل المستويات المبينة في برنامج العمل، وذلك من أجل ضمان التنفيذ السليم. وإذ أتحدث عن التنفيذ، فإن بلدي يشعر بالسعادة إزاء الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. ولا بد لي أن أشدد هنا على وجوب إعطاء هذه المنظمات إمكانية المشاركة اللائقة بما في ذلك أثناء مداولات الدول الأعضاء.

وبدون تكرار المواقف المختلفة للسنغال بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة، والتي أعلنت بشكل واسع أمام هذا المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة، أود تسليط الضوء على بعض الجوانب التي تبدو مهمة بالنسبة لنا. إن السنغال ترى أنه يجب استكمال الصك المتعلق بتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة على نحو عاجل بصكٍ ملزم قانونا، ويفضل أن يكون هذا الصك بشأن السمسرة. وينبغي أن يجتمع فريق من الخبراء الحكوميين بهذا الشأن في أقرب فرصة ممكنة.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى بلدي أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر، وخاصة فيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج في البرنامج. وفي حقيقة الأمر أن البرنامج ككل لن يكون مثمرا إذا ما ركز بشكل استثنائي على نزع السلاح والتسريح على حساب إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويجب أن تكون برامج إعادة الإدماج شاملة للجميع وأن يتم تطويرها بالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة. ويجب أن تأخذ تلك البرامج بعين الاعتبار وبشكل كامل شواغل النساء والأطفال الذين غالبا ما يكونون في مقدمة ضحايا الأسلحة الخفيفة.

وتود السنغال أيضا أن تشدد على الصلات القائمة بين برنامج عمل الأمم المتحدة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويبدو أن الأوان قد آن لتنظر الدول الأعضاء في سبل إدراج الأسلحة الخفيفة في السجل بصورة رسمية بهدف تحقيق إدارة دولية شاملة ومتسقة لهذا الموضوع. وهدف برنامج العمل هو منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومكافحته والقضاء عليه، في حين أن السجل – باعتباره أداة لتعزيز الشفافية والثقة – يتعلق بالنقل المشروع للأسلحة. ومن شأن دمج هاتين الآليتين بكفاءة أن يجعل من الممكن فرض سيطرة أفضل على هذا البلاء عن طريق كفالة شفافية أكبر في عمليات النقل الدولية للأسلحة الخفيفة والتحكم بها، خاصة في ما يتعلق بالأطراف الفاعلة من غير الدول.

ولا يسعني أن أختتم من دون تهنئتكم، سيدي، على الطريقة المثالية والفعالة التي تترأسون بها عمل المجلس هذا الشهر، وكذلك على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على الفرصة التي أتيحت لوفدي للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن الأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير باجي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وعلى دعمه لي ولوفدي.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أدسيت (كندا) (تكلم بالانكليزية): تقدر كندا فرصة الاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشكر الأمين العام على تقريره الذي يتضمن توصيات ممتازة عن السبل والوسائل التي يمكن للمجلس أن يواصل من خلالها معالجة جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

من الواضح بصورة مأساوية أن انتشار وإساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو أمر يمثل تهديدا كبيرا للأمن البشري في جميع أنحاء العالم. فما من بلد وما من دولة وما من مجتمع محصن ضده. والأسلحة الصغيرة وحدها تتسبب بوفاة ما يقرب من نصف مليون شخص سنويا – ١٠ ٠٠٠ أسبوعيا. ويسقط كثيرون، ربما الملايين، ضحايا للعواقب غير المباشرة للأسلحة، الأمر الذي يخلق عقبة أمام التنمية المستدامة.

وقد كان برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في عام

٢٠٠١، انجازا كبيرا. وستظل كفالة تنفيذه التام تحديا كبيرا على مدى السنوات العديدة المقبلة. وهذه المناقشة تمنح لنا فرصة لجرد التقدم المحرز، وللنظر في الدروس المستخلصة، والأهم من ذلك، لتجديد التزامنا الجماعي بأهدافنا المتشاطرة.

(تكلم بالفرنسية)

إن اعتماد الجمعية العامة صكا دوليا لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها - صك يقدم مبادئ توجيهية عملية في ما يتعلق بوسم الأسلحة، وحفظ السجلات، والمبادرة بطلبات التعقب والاستجابة لها - كان من بين أهم معالم السنة الماضية. فذلك الصك يعد بتيسير تحديد نقاط تحويل الأسلحة الخفيفة من الاستخدام المشروع إلى الأسواق غير المشروعة.

وكندا تحث المجلس على السعي إلى زيادة التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول - لتحديد نقاط التحويل في الاتجار بالأسلحة الصغيرة تحديدا أفضل ولمواصلة التشجيع على تعاون دولي أكبر لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع ومناطق ما بعد الصراع. وفي ما يتعلق بوقف التدفق، فإننا نؤيد التوصية الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بأن يتم النظر في انطباق أحكام الصك على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعتقد كندا أنه ينبغي للجان المعنية بعمليات حفظ السلام والجزاءات، من جملة أمور أخرى، أن تمنح ولاية البدء بتعقب الأسلحة الصغيرة لمساعدة الدول على تحديد وملاحقة الذين ينتهكون حظر الأسلحة.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على وسائل شتى لتنفيذ الحظر الساري حاليا على الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وتقدر كندا على وجه الخصوص عمل المراقبة الذي اضطلعت به أفرقة الخبراء وتشجع مجلس الأمن على مواصلة الاستفادة من هذه الآليات.

(تكلم بالانكليزية)

وتؤيد كندا قرار مجلس الأمن بإدراج أحكام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للرجال والنساء والصبيان والبنات. ومن الواضح أن إعادة الإدماج التام للمقاتلين السابقين حيوية لكفالة السلام المستدام ولتفادي إعادة تجنيد الجنود السابقين في المجموعات المسلحة. وتشجع كندا مجلس الأمن على إدراج برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

في الختام، أود أن أسترعي الانتباه إلى الفرصة السانحة التي يوفرها المؤتمر الاستعراضي الأول لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، لاستمرار معالجة الآثار الإنسانية الناجمة عن إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستعمل كندا عن كثب مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية وجماعات المجتمع المحلي التي تكرس نفسها لتلك المسألة لكفالة أن يكون المؤتمر الاستعراضي حدثا مثمرا وقيما لتسريع الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي بشأن تلك المسألة التي تكتسي أهمية حاسمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

إن إندونيسيا، بصفتها دولة عانت من وطأة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتهريب الأسلحة، تقر جيدا بمدى خطورتهما وبقدرتهما على الإخلال بعملية التنمية والأمن والسلامة الوطنية.

ويسر وفدي أن ينوه بالجهود التي بُذِلت حتى الآن صوب تنفيذ شتى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا. ومن الأهمية بمكان التشديد على أن تلك التوصيات تركز بوضوح على مجالات اختصاص مجلس الأمن وحده، أي صون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر إلى قصر الوقت المخصص للوفود للمشاركة في هذه المناقشة، سأقتصر في بياني على تقديم بضع ملاحظات عامة والتطرق إلى توصيات محددة ذات أهمية خاصة.

إننا نؤيد تأييدا تاما كل مبادرة لاستحداث آلية لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي ذلك الصدد، نشعر بالامتنان إزاء اعتماد الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، صكا دوليا في ذلك الشأن. ورغم الطابع غير الملزم قانونا لذلك الصك، يحدونا الأمل أن تلتزم الدول الأعضاء بالتنفيذ التام لأحكامه. ونعتقد أن التعاون السليم بين البلدان في مجال تعقب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة سيكون عاملا حيويا من أجل إحراز النجاح في النضال العام لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبالنسبة للتوصية ٤، المتعلقة بالسبل التي قد يعزز مجلس الأمن بموجبها تفاعله مع الجمعية العامة في مجال الاستراتيجيات الطويلة الأمد للقضاء على بلاء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، نعتقد أن التفاعل المعزز بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنه أن يساهم في تطوير سياسة متسقة وشاملة للأمم المتحدة تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولئن كان الجهازان الرئيسيان يعالجان حاليا مسألة الأسلحة الصغيرة كل ضمن الولاية الخاصة به، فمن شأن التفاعل والتنسيق بينهما في تلك المسألة أن يشجعا تكاملية عملهما ولذلك سيكون أمرا مرحبا به. وسيتمشى ذلك بالفعل مع الفقرة ٧٠ من القرار ٦٠/١ - الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ - التي تقر بأن تناول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الجماعي يتطلب، وفقا للميثاق، التعاون في ما بين جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية كل في إطار ولايته.

وفيما يتعلق بالتوصية ٥، فإننا نتشاطر القلق الذي أثاره تحالف المنظمات غير الحكومية الدولية في تقرير له من أن عدداً كبيراً من عمليات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة في العقد الأخير قد تعرض لانتهاكات متكررة، وأن على المجلس أن يتخذ مزيداً من الخطوات لمعالجة ذلك الوضع.

وأنتقل إلى التوصية ٧، التي يُستَحَث مجلس الأمن بموجبها على دعوة الأطراف ذات الصلة بالصراعات التي ينظر فيها إلى الاعتراف بأهمية الأنشطة المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأهمية إدراج تدابير بهذا الشأن في نص الاتفاقات التي يتفاوض بشأنها. والمجلس قد استمر في القيام بذلك وفي استرعاء انتباه الأطراف المعنية إلى التزاماتها في هذا الصدد. ونشجع على استمرار برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مناطق الصراع، مثل البرنامج الذي طبقته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بالتوصية ٩ التي تدعو المجلس إلى أن يقوم بتشجيع الدول التي لم تتخذ بعد الإجراءات التشريعية وغيرها لضمان رقابة فعالة على التصدير والنقل العابر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن وفدي لا يساوره شك في أن تلك الآليات من شأنها أن تسهم في المزيد من عمليات النقل المسؤولة والمشروعة للأسلحة. ولكن، نأمل أن يستمر تنفيذ ذلك دون المساس بحق الدول في الاتجار

أو الحيازة المشروعين فيما يتصل بالأسلحة من هذا القبيل لأغراض الدفاع والأمن.

ووفدي يثني على مجلس الأمن لاستمرار التزامه باستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار مجالات ولاياته المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. مع ذلك، وإذ نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من الضروري أن نُذَكِّر أنفسنا أن المشكلة ذات أبعاد أوسع من ولاية مجلس الأمن. وكما نعرف جميعاً، هناك الكثير من العمل يجري الاضطلاع به في مواقع أخرى، وخاصة في الجمعية العامة. وبرنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ أداة قوية وسيبقى حجر زاوية لإرساء المعايير بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونرى أن باب النجاح في تلك المسألة هو التعاون بين كل الأطراف المعنية، ونشجع كل الهيئات والوكالات الرئيسية للأمم المتحدة التي لديها إسهام يمكنها أن تقدمه أن تفعل ذلك بروح الهدف المشترك. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة كبرى وقد تكون العقبة الرئيسية التي تعترض طريق السلام، بل وطريق التنمية كذلك. وكما رأينا، فقد كانت هي أيضاً العامل الذي يفتح الباب للعودة من السلام إلى الفوضى والحرب.

وفي الختام، فإننا نأمل أن تسهم نتيجة المناقشة هذه في تحقيق نتائج جوهرية في مؤتمر استعراض برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل كمبوديا.

السيد تشيم (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): بداية، وباسم وفدي، اسمحوا لي، سيدي، أن أتقدم إليكم بأحر التهانئ لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي يتمنى لكم التوفيق ويؤكد لكم مرة أخرى كامل دعمنا وتعاوننا.

أود أيضاً أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن هذا البند الهام في جدول الأعمال، والمتعلق بالأسلحة الصغيرة. وبالرغم من أن تعبير ''الأسلحة الصغيرة'' يشتمل على مفردة ''الصغيرة''، إلا أنها سبب لشاغل كبير وتتطلب منا عملاً متضافراً لفترة طويلة بغية تحقيق السلم والأمن في البلدان فرادى وفي العالم ككل. ولهذا السبب، فإن هذا وقت ملائم لتناول مسألة الأسلحة الصغيرة في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن اليوم، ويسعدني أن أشارك فيها ببعض الملاحظات من منظور وفدي.

يود وفدي أن يعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره عن الأسلحة الصغيرة، والذي طرح فيه ١٢ توصية يطالب الدول بموجبها بمزيد من العمل بشأن مسألة القضاء على الأسلحة الصغيرة. كما يقدر وفدي تقديراً عالياً ملاحظات الأمين العام واستنتاجاته، التي تؤيدها بلادي تماماً.

وبعد ثلاثة عقود من الحرب والإبادة الجماعية والصراع، فإن كمبوديا تعاود تأكيد التزامها القاطع بجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية توطيد السلام والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في المملكة. وقد وضعت عدداً من البرامج التي تتراوح من إنفاذ القوانين بشأن مراقبة الأسلحة إلى البرنامج المعروف باسم ''الأسلحة مقابل التنمية''، الذي أفضى إلى تدمير أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ قطعة من قطع السلاح الفائضة والتي تم جمعها منذ عام ١٩٩٨. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق شكره للاتحاد الأوروبي واليابان على مساعدتهما القيمة لهذا البرنامج.

والنجاح الذي حققته كمبوديا في مراقبة الأسلحة الصغيرة وجمع الأسلحة وتدميرها، دفع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى أن تصدق في الاجتماع الوزاري الخامس للآسيان المعني بالجريمة عبر الحدود الوطنية والمنعقد في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على اعتبار كمبوديا البلد الراعي الرائد، أي البلد الذي يقوم بالتنسيق بين أعضاء الرابطة فيما يتعلق بمكافحة تهريب الأسلحة. وعليه، تقدمت كمبوديا باقتراح يقضي بإنشاء مركز للموارد ليكون هيئة تنسيقية لتيسير وتعبئة الجهود والموارد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب شرق آسيا. وفي هذا السياق، نرحب بدعم المجتمع الدولي ونقدره كل التقدير تحقيقاً للهدف الهام المتمثل في إنشاء ذلك المركز الذي سيسهم إسهاماً كبيراً في كفاحنا المشترك ضد الجريمة والإرهاب عبر الحدود الوطنية.

أما على الصعيد الدولي، فإن كمبوديا تود أن تؤكد مرة أخرى على التزامها القاطع بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من خلال وضع برامج وطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، مثل الخطة الدائمة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وكمبوديا بوصفها أحد مؤيدي القرارات المتعلقة بمكافحة ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة، والتي اتخذها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فإن وفدي يؤيد تمام التأييد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي سيعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام. وبالرغم من الخلافات التي تخللت مناقشات اللجنة التحضيرية، والتي أدت بالرئيس إلى أن الاكتفاء بإصدار ورقة اجتماع لم تعكس الآراء المعرب عنها، فإن وفدي يثق ثقة كاملة في مؤتمر الاستعراض المقبل ويحدوه وطيد الأمل في أنه سيساعدنا في تنفيذ برنامج العمل. وعلينا ألا نهدر تلك الفرصة الهامة في جهودنا المشتركة لكي نجعل عالمنا أكثر أمناً بأسلحة أقل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل فيجي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

وفيجي توافق على أن الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن السبل والوسائل التي يمكن التعامل من خلالها مع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي مسؤولية وطنية في الأساس. ومع ذلك، فليس من السهل مواصلة الاهتمام بهذا الموضوع بدون دعم إقليمي ودولي من خلال إنشاء شراكات وشبكات فعالة وتبادل المعلومات. وفي هذا السياق، ننوه بامتنان باستمرار الإسهامات القيمة في منطقتنا من جانب أستراليا ونيوزيلندا واليابان ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح، وغير ذلك كثير لا يسعنا ذكره.

ونود أن نتقدم بالشكر للأمين العام والأمانة العامة على التقرير الشامل والواضح الوارد في الوثيقة S/2006/109، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ونحيط علماً باعتماد الصك الدولي الذي يُمَكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وبالنسبة للبلدان الصغيرة مثل فيجي، وذات مخزونات الأسلحة الصغيرة، يثلج الصدر أنه قد خرج إلى حيز الوجود صك ييسر تنفيذ قوانيننا الصارمة

بشأن الأسلحة والرقابة المشددة على إمدادات الذخائر والطلب عليها.

وبلدي، بوصفه أحد المساهمين في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام طوال السنوات الثماني والعشرين الماضية، فإننا نفهم حق الفهم الصعوبات المتصلة بمحاولة صون السلام في المناطق ذات الحدود التي يسهل اختراقها والتي تمثل مسارات سهلة لنقل الأسلحة وتنقل المحاربين. ونشعر بتشجيع كبير لتركيز مجلس الأمن مؤخراً على منع نقل الأسلحة وتنقل المحاربين عبر الحدود الوطنية، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومراقبة عمليات الحظر على الأسلحة. ونتطلع إلى المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق التي تتمتع بسلام نسبي، حيث تطبق هذه الصكوك الدولية وتراعى جديا المجالات التي يشدد عليها مجلس الأمن. غير أنه يتعين في مناطق حفظ السلام بالسودان وليبريا وكوسوفو وبغداد والبصرة وإربيل أن يتاح الوقت لمبادرة مجلس الأمن هذه حتى يترسخ الأمل بالفعل.

وسوف تساعد هذه الصكوك الدول الخارجة من صراعات على تحقيق استقرار اقتصاداتها وأحوالها الأمنية، وتعينها على الإسهام بشكل ملموس في النهوض بأحوال المرأة والطفل والفئات التي لا حول لها ولا قوة، التي كثيرا ما تنظر إلى الحياة بلا أمل في أن يتغير حالها، لعدم اكتراث أحد فيما يبدو بها. ويتصدر مجلس الأمن باتخاذه هذه الإجراءات المجتمع الدولي في إتاحة هذا الأمل وتغيير الوضع القائم.

ويؤدي الأثر الشامل والمدمر على الموارد الطبيعية للدول الذي يحدثه انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضابط، فضلا عن ازدهار الاتجار في ماس الصراعات، إلى إحباط تنمية البلدان وإدامة نضال الفقراء ومضاعفة الآثار السيئة لتفشي لأوبئة. و سوف يكون لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المعتمدة والإصرار على امتثال الدول واتخاذها الإجراءات المناسبة لتعزيز جهودها حافز إضافي على تعزيز المسؤولية الجماعية عن العمل.

ويمثل النهج الكلي لمجلس الأمن تجاه العمل ومختلف القرارات والمقررات التي يتخذها تحركا طيبا في الاتجاه الصحيح لضمان عمل شيء ما. ومن هذه القرارات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن. وقد أدرجت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ضمن تقريرها، الذي أقرته يوم الجمعة الماضي، فقرة تلمّ بالمشاعر التي أعرب عنها في القرار، وذلك بمطالبتها إدارة عمليات حفظ السلام بوضع استراتيجية للتدريب المتعلق بنوع الجنس وكفالة إسهام الخبرة المتعلقة بنوع الجنس في دائرة التدريب المتكامل بغية تنسيق هذا الجهد.

ومجمل القول أن اللجنة الخاصة قد وافقت على تنفيذ المرحلة الأولى من البند المتعلق بالمرأة والسلام والأمن منذ اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل خمس سنوات.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالمبادرات القوية التي اتخذها المجلس لتعزيز التنفيذ فيما يتعلق بجميع المسائل التي كانت موضوعا لقرارات واتفاقيات ولخطط عمل إقليمية. ونشكر المجلس على كل هذا كما نشكر الأمين العام على رصد الأنشطة وكفالة توجيه الاهتمام لها على قدم المساواة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيجيريا، وأعطيه الكلمة.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم على تبوئكم رئاسة المجلس عن هذا الشهر. كما أود أن أشكركم على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

وأود باسم الوفد النيجيري أن أعرب عن تقديرنا لإتاحة الفرصة لنا من أجل المشاركة في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة. وأشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2006/109 المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ذلك أن التحدي الرئيسي الماثل أمام مجلس الأمن، كما أبرز التقرير، يتعلق بمساهمته في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي يشعل نيران الصراعات ويعيق تحقيق السلام والأمن فضلا عن الاستقرار والتنمية في أجزاء من المجتمع الدولي، ومنها المنطقة الأفريقية.

وكما يدرك المجلس بلا شك من تقييم الاجتماع الأول والثاني من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لم يحرز للأسف سوى تقدم ضئيل بشأن هذه المسألة منذ اعتماد البرنامج في تموز/يوليه ٢٠٠١. وهذا بالرغم من الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة. والواقع أن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة مستمر، مع ما لها من آثار مدمرة على الدول والمناطق المعنية، مما يدفع إلى الشك في أن لدى المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ خطوة حاسمة في هذا المجال. فالمجتمع الدولي يبدو وكأن الشلل أصابه وأن الأفاقين يتمتعون بحرية غير مقيدة في استغلال مواطن ضعف البلدان المعرضة للأزمات، التي تحيلها إلى مسارح للقلاقل.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى إيلاء أولوية لمسألة سهولة حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة وضرورة القضاء على هذه السهولة. ولا تزال نيجيريا مقتنعة بأن أفضل الاستراتيجيات وأنجعها لتحقيق هذا الهدف هي من خلال إبرام صك دولي ملزم قانونا لتحديد إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للجهات الفاعلة من غير الدول. ونتفق مع الرأي السائد بين غالبية الدول الأعضاء في أن هذه الأسلحة، شأنها في الواقع شأن الأسلحة من جميع الأنواع، خطيرة حين تقع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول.

وقد كان قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بحظر إمكانية حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل تسليما من بعض الوجوه بهذه الرابطة. وينبغي أن يكمل المجتمع الدولي هذا القرار بقرار منفصل يشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فهي الأسلحة التي تقتل الناس في أنحاء العالم وقد أصبحت الأسلحة المختارة في جميع الصراعات تقريبا، بما فيها الصراعات التي يضعها المجلس حاليا قيد نظره.

ونؤكد مجددا اقتناعنا بأنه لن يتسنى التحكم في التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من الصراعات المسلحة إلا بقصر نقل هذه الأسلحة على الحكومات والتجار المرخص لهم، وليس بغير ذلك. فالمجتمع الدولي يكفل بذلك استخدام هذه الأسلحة للأغراض المشروعة فحسب، أي لصون السلام والنظام، وللدفاع الوطني أو الدفاع عن النفس.

ونؤكد مجددا تأييد نيجيريا لتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بعمليات الحظر على الأسلحة ونرى أن مما يعزز الإصرار المشترك على التصدي لتلك المشكلة تعاون الدول الأعضاء إلى أقصى حد في توفير المعلومات المطلوبة عن أي انتهاك لعلميات الحظر المذكورة. وليس بلا أهمية في هذا الصدد أن نشير إلى دور المنتجين في تقديم البيانات الدقيقة عن تجارتهم في هذه الأسلحة مع الدول الأعضاء. وينبغي ألا نسمح أو نشجع أي حالة يمكن فيها للمنتجين محاولة انتهاك نظم الاستيراد القائمة. ويمكن كذلك أن ينطوي إيجاد آلية رصد فعالة لمنع انتقال الأسلحة والمقاتلين والمرتزقة عبر الحدود على أهمية فائقة. ونشير إلى أن المجلس تناول هذه المسألة في آذار/مارس ٢٠٠٣.

والصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها، كالماس والخشب، أمر مسلم به منذ أمد طويل. وقد تناولت قرارات المجلس المتعاقبة هذه المسألة ولكن التغير المرغوب ما برح بطيء الحدوث. ونتطلع إلى أن يتخذ المجلس إجراءات بشأن النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها مختلف أفرقة الخبراء وغيرها من الهيئات المنشأة للتحقيق في تلك الصلات.

وتود نيجيريا أيضا التشديد على أهمية ضمان الفعالية في جمع الأسلحة وخزنها وتدميرها في حالات ما بعد انتهاء الصراع في سياق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرى أن إدراج تلك البرامج في ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جيد التوقيت ولدينا ثقة في أن هذه البرامج سوف تظل تشكل جزءا من ولايات عمليات حفظ السلام في المستقبل إذا أراد المجتمع الدولي أن يتجنب النكوص والوقوع من جديد في براثن الصراعات.

ولا ينبغي أن تغطي التحديات السالفة الذكر التي يواجهها المجلس على الخطوات الكبيرة التي تم قطعها في هذا المجال في العام الماضي. ومن الجدير بالذكر حقا أن بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائه ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، الذي يضع نظاما شاملا للتحكم في انتقالها، قد دخل حيز التنفيذ في ٣ تموز/يولية ٢٠٠٥. وكدليل على التزام نيجيريا القوية بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، يسرني أن أبلغ المجلس بأن حكومة نيجيريا صدقت على هذا الصك في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأودع لدى الأمين العام في ٣ أذار/مارس ٢٠٠٦. وتؤكد نيجيريا مجددا التزامها بالوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول، كما فعلت دائما فيما يتعلق بجميع الصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

ويدل اعتماد الصك الدولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة على ما يمكن تحقيقه حين يدعم العمل الإرادة السياسية. وترى الحكومة النيجيرية أن هذا لا يمكن أن يكون سوى تدبير وقتي. فلن يرضي تطلعات وآمال الضحايا من دول وشعوب إلا صك دولي ملزم قانونا بشأن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأود أن أقول أيضا في هذا الصدد إننا نتفق مع الأمين العام على أن الوقت قد حان للتوصل إلى اتفاق بشأن السمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا أمر بالغ الأهمية لإنجاح جهودنا في كبح انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وقد أثبتت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٠/٨١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ - الذي أنشأ فريق الخبراء الحكوميين لتعزيز التعاون الدولي على مكافحة السمسرة - أن هناك تأييدا لهذا الإجراء. وينبغي لمجلس الأمن أن يكمل هذا من خلال رسالة تأييد واضحة في ختام هذه المناقشة.

إن جهود نيجيريا في هذه الأمور تتجلى في التزامها القوي بالتعاون الإقليمي، وأيضا في تنفيذ الوقف الاختياري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالاشتراك مع بلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونحن، والدول الأعضاء في هذه الجماعة، مصرون على تحويل الوقف الاختياري إلى صك ملزم قانونا في أقصر فترة زمنية ممكنة. وإننا واثقون بأن دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود سيبقى قويا. وسيشكل هذا في نهاية المطاف لبلداننا إقرارا للسبيل الذي اختار زعماؤنا أن يسلكوه، وكذلك إسهاما في السلم والأمن والاستقرار والتنمية في منطقتنا.

السيد كريسماس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لهذه الجلسة. إن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

هي مصدر قلق بالغ وتكتسي أهمية خاصة لبلدي. ومافتئنا نشهد في سانت كيتس ونيفس منذ بعض الوقت زيادة كبيرة للجريمة بجميع أنواعها، لا سيما الجرائم التي تُرتكب ضد الأشخاص والممتلكات، والتي ماثلت زيادة الجرائم والاعتداءات بالأسلحة النارية، على نحو ما توضح إحصائياتنا الوطنية. في نهاية الثمانينات، كانت الجرائم الخطيرة مثل القتل تقع بمعدل مرتين سنويا، ولكن خلال السنوات الخمس الماضية وصل هذا المعدل إلى ١٠ مرات سنويا – وهي زيادة قدرها خمسة أضعاف منذ عام ١٩٩٠. في الوقت ذاته، كانت هناك في نفس الفترة الزمنية زيادة بمقدار ١٨ مرة في عدد الجرائم والاعتداءات بالأسلحة النارية.

وبالنسبة لنا، هذه ليست مجرد إحصائيات. فمع معدل النمو هذا، في غضون بضعة أعوام ستكون العواقب وخيمة على اقتصادنا، خاصة على قطاع السياحة حتى ونحن نركز على تطوير ذلك القطاع للتعويض عن نهاية صناعة السكر لدينا والتي دامت ٣٥٠ عاما، وذلك بسبب تدابير تحرير التجارة وارتفاع التكاليف. ومن شأن ذلك أيضا أن يضعف بصورة خطيرة هياكل الحكم الديمقراطي القائمة منذ زمن طويل في بلدنا، وأن يهدد استقرار البلد ذاته. ويمكنني القول بأن ذلك ينطبق أيضا على العديد من الدول الجزرية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة لا يؤثر سلبا على بلدي والجزر الأخرى في منطقة البحر الكاريبي فحسب، بل شهد العالم في فزع، ومازال يشاهد، الأثر المدمر لهذا الاتجار على أنحاء عديدة من أفريقيا، القارة الغنية جدا بالموارد الطبيعية بحيث ينبغي بسهولة أن تكون من بين أكثر القارات رخاءً في العالم. وبدلا من ذلك، جذبت مواردها أطرافا فاعلة من نوعية رديئة، وهي أطراف قد ساعد طمعها – وعاونها في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ضمن أشياء أخرى – على تأجيج الصراعات وتأخير التنمية، مما جعل تلك القارة ربما الأفقر بين القارات.

ولقد شهدنا أيضا صلة مماثلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأيضا الاتجار غير المشروع بالبشر. ونعتقد أنه ينبغي معالجة هذه المجالات في آن واحد.

إذا أُريد لمفهوم الأمن الجماعي، كما أكد عليه زعماء العالم بشدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أن يكون له أي معنى حقيقي لا بد إذن للمجتمع الدولي من العمل على مساعدة البلدان الأقل قدرة على مكافحة هذه الآفة. وهذا مطلب عادل. فنحن لا نصنع تلك الأسلحة في العديد من هذه البلدان.

وتؤيد سانت كيتس ونيفس المطالبة الملحة بالتعاون والمساعدة الدوليين في دعم جهود الحكومات الوطنية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): حيث أنني المتكلم الأخير، سأركز على النقاط الرئيسية في بياني، وسيعمم النص الكامل.

يسعد النرويج أن يصدر مجلس الأمن للمرة الأولى قرارا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويؤكد هذا على البعد الأمني الخطير للمشكلة ويبّشر بأن المجلس سيتخذ إجراءات أكثر حسما واتساقا. وهذا مؤشر نرحب به عشية انعقاد المؤتمر الاستعراضي المعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتعتقد النرويج أن مجلس الأمن يتحمل دورا أساسيا في القضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويجب أن يكون هذا عنصرا جوهريا في

جهود السلام التي يبذلها المجلس. وتشكل الآن عمليات حظر الأسلحة الفعالة جزءا لا يتجزأ من قرارات المجلس المتعلقة بأغلب مناطق الصراع، ويجري إنشاء آليات مراقبة خاصة بوتيرة متزايدة لمساعدة بعثات السلام في هذا المضمار. وهذا تطور يلقى الترحيب. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن عددا متزايدا من عمليات حظر الأسلحة أصبح يشمل الذخيرة بشكل واضح. وترى النرويج أنه ينبغي أن تخضع الذخيرة لنفس القواعد التي تخضع لها الأسلحة التي تُنتج من أجلها.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يظل الصك العالمي الأساسي للتعامل مع هذه المسألة. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذه خلال العام الماضي، بعد اعتماد الجمعية العامة لصك دولي بشأن تعقب وتعليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب أيضا بطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين للنظر في خطوات إضافية من أجل تعزيز التعاون الدولي على مكافحة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والنرويج مقتنعة بأنه من أجل التصدي الفعال للآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، لا بد أن نكبح السمسرة غير المشروعة. ونأمل أن يوصي فريق الخبراء بالتفاوض بشأن إبرام صك دولي لمكافحة السمسرة غير المشروعة.

وتؤيد النرويج أيضا التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة بشأن تجارة السلاح تنظم جميع عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وأعتقد أن هذه المعاهدة من شأنها أن تعزز كثيرا الرقابة على تصدير وعبور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولا يزال أمامنا شوط لنقطعه في تطوير التعاون الدولي الفعال من أجل التعامل مع هذه التحديات. وترى النرويج أن من الضروري التركيز بشكل أوثق على العوامل التي توجد الطلب على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وأن نركز كذلك على سبل التقليل من آثارها الضارة على الجهود الإنمائية.

وقد نظمنا، بالتعاون مع المنظمات النرويجية غير الحكومية، حلقة دراسية للخبراء بشأن الأسلحة الصغيرة والتنمية ستعقد في أوسلو في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس. وستجمع الحلقة الدراسية أكثر من ٥٠ خبيرا من حول العالم، ونأمل أن تقدم إسهاما مفيدا في كيفية إدماج التنمية في عملية برنامج عمل الأمم المتحدة.

وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وثيقة الصلة بمكافحة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. ومسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عنصر حيوي في أي عملية للسلام. ونرحب بإدراج أحكام واضحة وبشكل أكثر انتظاما فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام. غير أنه ينبغي تحديد دور بعثات حفظ السلام في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل أوضح في ولايات هذه البعثات. ونحن نؤيد توصية الأمين العام في هذا الشأن.

أخيرا، توافق النرويج الأمين العام على أن التفاعل بشكل أوثق بين مجلس الأمن والجمعية العامة من شأنه الإسهام في إيجاد سياسة منسجمة وشاملة للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشاطره الرأي أيضا فيما يتعلق بالأهمية الخاصة لذلك التفاعل في ضوء المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل. ونعتقد أنه سيكون من المفيد النظر بعناية أكثر إلى المسائل المثارة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمؤتمر الاستعراض. ويمكن للمجلس أيضا أن

ينظر فيما إذا كانت أي من تلك المسائل سيفيد فيها إجراء مناقشة أكثر تركيزا في المجلس في مرحلة لاحقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة هانيلوري هوبي، الموظفة المسؤولة عن إدارة شؤون نزع السلاح، للرد على التعليقات والأسئلة المقدمة وللإدلاء بأي ملاحظات ترى أنها ذات صلة بالموضوع.

السيدة هوبي (تكلمت بالانكليزية): إن مناقشة مجلس الأمن اليوم تُظهر تصميم المجلس المتواصل وكذلك تصميم الذين تكلموا خلال المناقشة المفتوحة، على معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأن تلك الأسلحة تؤدي دورا رئيسيا في إذكاء الصراعات ونشر عدم الاستقرار.

وأود أن أشكر جميع من رحبوا بتقرير الأمين العام بشأن المبادرات المتخذة لتنفيذ التوصيات الـ ١٢ الواردة في تقريره السابق (S/2002/1053).

وبما أن المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيعقد بعد أشهر قليلة، كانت هذه المناقشة ذات توقيت جيد جدا. وقد أكدت كل البيانات المقدمة على تأييد الدول الأعضاء للتنفيذ الكامل للبرنامج المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى أهمية ذلك التنفيذ.

وفي ذلك الصدد، مما يشجع الأمانة العامة التزام المجلس بتعزيز التفاعل بين المجلس والجمعية العامة بغية الإسهام في صياغة سياسة منسجمة وشاملة للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترحب الأمانة العامة أيضا بإقرار المجلس بأهمية معالجة مسائل الذخيرة وشهادات المستخدم النهائي، وكذلك العلاقة بين الأسلحة غير المشروعة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وأود أن أنوه بتصميم المجلس على تعزيز آلية الرصد لعمليات حظر توريد الأسلحة كوسيلة للإسهام في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أخذت ملاحظات بشأن مختلف المقترحات المحددة المقدمة في ذلك الصدد.

وأود أيضا أن أؤكد على أن الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي لمنع السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها ينبغي تكميلها بتدابير للحد من السمسرة على المستوى القطري، بما في ذلك باعتماد تشريع وطني كاف فيما يتعلق بالسمسرة.

وتتطلع الأمانة العامة إلى نتائج هذه المناقشة، وعلى وجه الخصوص إلى جهودكم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة هوبي التوضيحات التي قدمتها.

لا يوجد متكلمون آخرون في القائمة. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.